

## مقدمة :-

يركز هذا الكتاب على مراجعة وتدقيق نظم المعلومات والتطبيقات التكنولوجية باعتبارها تلعب دوراً هاماً فى مختلف الأنشطة والعمليات فى منشآت الأعمال ، بل واصبح من الصعوبة بمكان أن يتم فصل أنشطة تكنولوجيا المعلومات عن أنشطة العمل الرئيسية بتلك المنشآت .

ولقد أحدثت التطورات التكنولوجية وتطبيقاتها فى منشآت الأعمال تغييرات محورية فى أسلوب تعاملها مع المعلومات-خاصة بعد انتشار الإنترنت فى العمليات والأنشطة ، ولا شك أن التقدم المذهل فى تكنولوجيا المعلومات قد ساهم فى هذا التوسع والتكامل فى مجال المعلومات ومعالجتها وأتاحها بسهولة وبسرعة لمختلف المستخدمين ، وقد ارتبط بذلك مواجهة أنواع جديدة من المخاطر التى تتعلق بمدى دقة وسلامة وأمن تلك النظم وما ينتج عنها من معلومات .

أن أهمية تلك المعلومات تتطلب العناية واليقظة لتأمينها من خلال سياسات محددة وموثقة لمراجعة وتدقيق نظم المعلومات فى عدد كبير من مشروعات تصميم وبناء وتشغيل نظم المعلومات داخل المؤسسات ( حكومية أو عامة أو خارجية ) ، حيث تجلس الجهة صاحبة المشروع وشركة تكنولوجيا المعلومات التى فازت بتنفيذه ليعلنا على الملأ فى سعادة عبر وسائل الأعلام تفاصيل ما سيتم ، وبعد ذلك تمضى الشركة فى التنفيذ والاستعداد لجنى الثمار، لكن عند انتهاء المشروع تختفى الجلسات العلنية والتصريحات الوردية وتتوارى علاقة الطرفين داخل الغرف المغلقة ، والسبب أن النظام الذى تمخض عنه المشروع تحول إلى محور خلاف شديد بينهما ، فالشركة

تراه كامل الأوصاف ونفذ حسب ما طلب منها ، والجهة المالكة تراه ناقصاً ومخالفاً لما تم الاتفاق عليه ، وقد ينتهى الأمر بأن الجهة لا تتسلم المشروع وقد تحرم الشركة من بعض أو جزء كبير من مستحقاتها أو يتعدد الموقف حتى ينفجر ويخرج الخلاف من غياب الغرف المغلقة إلى العلن فى ساحات المحاكم ، وقد حاول الخبراء والمتخصصون فى نظم المعلومات التوصل إلى حلول تضبط إيقاع العلاقة بين الطرفين ونضجت مع الوقت حتى اصبح هناك ما يعرف بالمنهج القياسى لمراجعة وتدقيق نظم المعلومات ، وقد انتشر ذلك المنهج عالمياً وحقق نجاحات هائلة إلا أنه لم يحقق الانتشار فى مصر رغباً عن ذلك، ولم يتحول بعد إلى نوع من الثقافة التى تتحرك فى إطارها علاقة الغالبية العظمى من الجهات التى تملك مشروعات خاصة بنظم المعلومات والشركات التى تنفذه ، مما جعل خلافات مرحلة التسليم النهائى للمشروعات أمراً شائعاً أما ينتهى بتجمد الموقف وتحويله إلى أمر واقع مشوه ضار بالطرفين بلا حل ، أو بخسارة طرف على آخر أو بوقوف الطرفين أما المحاكم ، وهو ما قد يدفع إلى أهمية دراسة ذلك المنهج بشئ من التفصيل وكيفية تطبيقه والاستفادة منه فى ضبط العلاقة بين أصحاب مشروعات نظم المعلومات والشركات المنفذة لها .

ومتى تم تطبيق نظام المعلومات فى المنظمة فأن الأمر يحتاج لتقييم المخاطر التى يتعرض لها والتأكد من مدى وجود ضوابط كافية لمواجهتها والتأمين عليها وهذا ما يبرز أيضاً أهمية مراجعة وتدقيق نظام المعلومات والتأكد من تحقيق الأهداف المرجوة والتى تتمثل فى حماية وتأمين موارد أصول نظم المعلومات ، وسلامة البيانات وصيانتها ، وفاعلية وكفاءة النظم ،

وتأمين وتعزيز المعلومات ، والتحقق من كفاية ضوابط إدارة الأصول والبرمجيات ، بالإضافة إلى تقييم مخاطر إدارة نظم المعلومات .

أن منهج مراجعة وتدقيق نظم المعلومات ليس عملية منفصلة قائمة بذاتها يبدأ بتنفيذها عقب الانتهاء من المشروع والاستعداد لتسليمه ، بل هي خطوات وإجراءات تتداخل بشكل عضوي في كل مرحلة من دورة حياة بناء نظام المعلومات من البداية للنهاية ويتم من خلالها مراجعة وتدقيق وتقييم ما يتم في كل مرحلة قبل الانتقال للمرحلة التالية ، ولا تتوقف عملية المراجعة والتدقيق عند مرحلة بدء التشغيل وإنما هي عملية مستمرة مع دخول النظام للعمل وأثناء تشغيله ( عمليات الإدخال والمعالجة والمخرجات ) ، وتتواصل لتتضمن جميع مراحل تطوير نظام المعلومات المتكاملة ( تحليل وتصميم وتنفيذ وصيانة النظام ) .

أن منهج مراجعة نظام المعلومات ليس كياناً واحداً جامداً يطبق بالشكل والطريقة نفسها في كافة الأحوال بل يحتوى على مناهج وأنواع فرعية تتلائم والمكونات المختلفة لنظم المعلومات ، فهناك مراجعة مالية تتعلق بتقييم والتحقق من سلامة الكفاءة وضوابط الرقابة الداخلية ، وهناك مراجعة التزام ترتبط بمقارنة السياسات والإنجازات مع الأهداف المحددة ومدى الالتزام بالقوانين والتشريعات ، وهناك مراجعة تشغيلية تتعلق بكفاءة وفعالية استخدام الموارد والحفاظ عليها ، كما أن هناك منهج المراجعة العامة المرتبطة بإجراءات نشر النظام وتشغيله وصيانته وتأمينه ، بينما توجد أنواع من المراجعة تختص بالتحقق من ضوابط الرقابة الخاصة بنظم وتطبيقات بعينها مثل نظم الاتصالات وتأمين البيانات والتطبيقات ورقابة جودة البيانات ، كما يتعين توافر عملية المراجعة خلال كافة مراحل تطوير نظم المعلومات .

ولا شك أن من يقوم ويتصدى لمهمة ومراجعة وتدقيق نظم المعلومات يجب أن يكون ملماً بالعديد من المهارات والمعارف التي تمتد لا بعد من المعارف المحاسبية ، حيث يتضمن عادة الإلمام بهيكلية نظم المعلومات وتخطيط وتنفيذ مراجعة نظم المعلومات ، ومراجعة شبكات المعلومات والبنية المعلوماتية ومراجعة إدارة وتأمين المعلومات وبيئة التشغيل ومراجعة تقنيات الحماية من المخاطر والكوارث ونظام إدارتها ، ومراجعة تطوير وصيانة النظم والبرمجيات وشراء احتياجات نظام المعلومات ، وقد أصبح برنامج مراجعة نظام المعلومات المعتمد **Certified Information Systems Auditor (CISA)** بمثابة معيار الاعتراف المقبول عالمياً في مجال مراجعة وتدقيق والرقابة والأمن لنظم المعلومات .

وتحقيقاً لأهداف هذا الكتاب فقد تم تخطيطية وتنظيمه بحيث يتضمن سبعة فصول رئيسية تشكل جميعها وحدة واحدة متكاملة على النحو التالي :-

الفصل الأول : طبيعة ومكونات نظم المعلومات المستخدمة للكمبيوتر .

الفصل الثانى : أهداف ومناهج ونطاق مراجعة نظم المعلومات .

الفصل الثالث : المراجعة الداخلية لنظم المعلومات .

الفصل الرابع : تطورات تكنولوجيا المعلومات وأثرها على المراجعة .

الفصل الخامس : أساليب الرقابة الداخلية فى ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات .

الفصل السادس : أساليب مراجعة تكنولوجيا المعلومات .

الفصل السابع : أثر التجارة الإلكترونية وانعكاساتها على المراجعة .

يعتبر ذلك الكتاب إضافة هامة لسد النقص الواضح فى متبة أدبيات المحاسبة والمراجعة سواء فى مصر أو فى جميع الدول العربية والتي نفتقر بشكل عظيم الى مراجع عن مراجعة وتدقيق نظم المعلومات وتطبيقاتها

التكنولوجية ويتميز ذلك الكتاب بعرضه الشامل لكافة الموضوعات ذات العلاقة سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية .

وقد تم مراعاة أن يكون أسلوب ومدخل الكتاب متميزاً وفريداً من ناحية الوضوح والدقة والعمق والشمول والبعد عن الشكلية والتعقيد مع الإقتراب من الحداثة والتطوير ، ويعتمد على تزويد القارئ أياً كان دارساً أو مزاوياً بمرجع وموسوعة في مجال مراجعة وتدقيق نظم المعلومات ، فذلك الكتاب موجه الى جميع الأطراف المرتبطة ببيئة مراجعة وتدقيق نظم المعلومات وتطبيقاتها التكنولوجية ، كما أنه يفيد كافة الدارسين سواء الطلاب أو الباحثين في مرحلة البكالوريوس أو في مرحلة الدراسات العليا أو الأساتذة الأكاديميين ، كما أن الكتاب موجه أيضاً الى كافة المهنيين من المحاسبين سواء المزاولين والعاملين في مكاتب المحاسبة القانونية أو في الجهاز المركزي للمحاسبات أو المحاسبين العاملين في منشآت أعمال القطاع الخاص أو العام ، وسواء تلك التي تمارس نشاطاً تجارياً أم صناعياً أم خدمياً أم مالياً، كذلك فإن هذا الكتاب في غاية الأهمية عند استخدامه في اعداد برامج تعليم مستمر لأغراض التدريب والإستشارات والتأهيل للمحاسبين المراجعين .

ويأمل المؤلف أن يكون ذلك الكتاب قد حقق الأهداف التي سعى من أجلها بطريقة مستحدثة يجد فيها القارئ أياً كان دارساً أو مزاوياً إضافة حقيقية الى المكتبة العربية نظرياً أو تطبيقياً ، كما يرجو أن يكون قد وفق في اخراج كتاب متكامل شامل لقضايا مراجعة وتدقيق نظم المعلومات وطبقاً لأحدث معايير المراجعة الدولية ومعايير نظم المعلومات ، ويكون بذلك قد أسهم في خدمة مهنة المحاسبة والمراجعة أكاديمياً ومهنياً .

والحمد لله سبحانه وتعالى على نعمة والشكر لله على توفيقه فى إتمام ذلك  
المرجع والموسوعة والتي تعد من أهم الكتب الأساسية فى مجال مراجعة  
وتدقيق نظم المعلومات ، ختاماً بعد الشكر الدائم لله يتقدم المؤلف إلى كل من  
ساعد وأسهم فى خروج ذلك العمل إلى دائرة النور ويتوجه لهم بالدعاء  
ليجزئهم الله خير الجزاء .  
وأسأل الله العلى القدير أن يجعل ذلك العمل خالصاً لوجهة الكريم وهو من  
وراء القصد .

**المؤلف**

**الأستاذ الدكتور**

**أمين السيد أحمد لطفى**

**أستاذ المحاسبة تخصص المراجعة**

القاهرة

يونيو ٢٠٠٤